

قوت يوم العيد وليلتها لو قدر على كسب لم تجب زكاة فطرته على
الاب لعدم وجوب نفقته ولا على نفسه لعدم وجود الفضل
ولو اجتمع من تلزمه نفقته بدا بنفسه ثم زوجته ثم ولده الصغرى
ثم الاب ثم الام ثم ولده الكبير ثم الرقيق وبحث بعضهم ان
يبداينه بام العلة ثم بالمدين ثم بالمعلق عتقه بصفة وهذا
الترتيب واجب عند الضيق دون غيره كما دل عليه كلامهم
لكن بحث الاسوي وجوبه مطلقا وفيه نظر ولو استوي اثنان
فالكثير في درجة كزوجين وابنتين يخير سوا كانت الزوجتان
او معسرتين او مختلفتين كما هو ظاهر كلامهم لكن قال بعض الشافعية
اذا كانتا معسرتين والافقر لا اختلاف عنهما وليس لزوجة المورس
مطالبة باخراجها ولا لزوجة الغائب كما في الجرحان تقتصر على
لفطرة بخلاف النفقة لتصرفها بانقطاعها دون الفطرة وكلا زوجة
في ذلك الاب العاجز وخوه ولو دفع فطرته لمسحق يلزمه فذمها
له عند جازله دفعها بعينها اليه وشمل من تلزمه نفقته من صحبة
زوجته باذنه خدمتها بنفقته افعليه ان يتركها وهو ما قاله المالكية
في النفقات وهو القياس وبه حزم المنولي لكن حزم في شرح الهذب
بعدم الوجوب لانها في معنى الموجهة خدمتها ويستثنى منه زوجة
الاب المعسر ومستولده فلا يلزم الولد ان يترك عنها وان لم يلزمه نفقتها
في كسبه لانه اذا لم يتاهل لفطرة نفسه فلفطرة غيره اولى وان كانت
امه فعليه سببها او حرة فعليه نفسها واحترق به عن مال تلزمه
نفقته من صحبة زوجته باذنه خدمتها بنفقته افعليه ان يترك

عنها

عنها وهو ما قاله الراعي في النفقات وهو القياس وبه المنولي
لكن حزم في شرح الهذب بعدم الوجوب لانها في معنى الموجهة خدمتها ويستثنى
منه زوجة الاب المعسر ومستولده فلا يلزم الولد ان يترك عنها وان لم يلزمه
نفقتها في كسبه لانه اذا لم يتاهل لفطرة نفسه فلفطرة غيره اولى وان كانت
امه فعليه سببها او حرة فعليه نفسها واحترق به عن مال تلزمه
نفقته فلا يلزمه ان يترك عنها لكن يجوز للولي اخراجها من ماله عن
ولده الغني الصغير والمجنون والسفيه كما في شرح الهذب لان له ولاية
عليه ويستقل بتملكه فينفقه كما انه ملك ذلك ثم نولي الاخراج عنه
ولان ينوي عن السفيه وان سحت نيته عن نفسه اما وله الرشد
فلا يخرجها عنه من ماله الا باذنه لانه لا يستقل بتملكه بخلاف
الوصي والقيم فليس لهما اخراجها من ماله الا باذن القاضي وانما جاز
قضا الدين من مالهما لتعين رب الدين بخلاف مستحق الزكاة قاله
القاضي وخصيته الجواز اذا تعين المستحق وفيه نظر ويستثنى الكاتب
كتابة فاسدة والزوجة الحال بينها وبينه وامته المراجعة بعسر
اذا سلمه ليلاد ونهاذا فعليه فطرتهم وان لم تلزمه نفقتهم بخلاف
الكاتب كتابة صحيحة فلا زكاة عليه لصعفه ملكه كما تقدم ولا على
سيده لانه منه كالاجنبي ولومات بعد الغروب قدمت فطرته
وفطرة من لزمته نفقته على الدين والارث والوصايا او بعد
وجوب فطرة عبدا وصحبه وجبت فطرته في تركته او قبل وجوبها
فان قبل الوصي له ولعبد وجوبها فعليه فطرته وان مات قبل
القبول وبعد الوجوب فان قبل وارثه لزمته لانه كان في ملكه